

4 مليارات دينار عجزا متوقعا للسنة المالية 2015/2016

«الوطني»: تراجع الإنفاق الحكومي بالتوازي مع أسعار النفط



www.kuwaiticonsultant.com

د. عبدالله فهد العبد الجادر  
مستشار تنظيم وإدارة

الطاقة المتجددة البديل لمواجهة انخفاض النفط

الطاقة المتجددة البديلة هي الطاقة المجانية المستمدة من الطبيعة والتي تتجدد ولا تنفذ، بفضل الله رب العالمين، وتتضمن في الشمس والرياح والمياه، وهذه الطاقة متوفرة في جميع بلدان العالم وتختلف نسبة توافرها من بلد إلى آخر حسب الطبيعة الجغرافية والأحوال الجوية لها.

وعلى هذا الأساس تأسست الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في 26 يناير 2009 من 75 دولة وبلغت ميزانية السنة الأولى 25 مليون يورو، وفي يونيو 2009 اختيرت أبوظبي في دولة الإمارات لاستضافة المقر الرئيسي للوكالة العامة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها وكالة دولية باختيار مدينة في منطقة الشرق الأوسط مقراً لها وهناك 148 دولة عضواً في الوكالة.

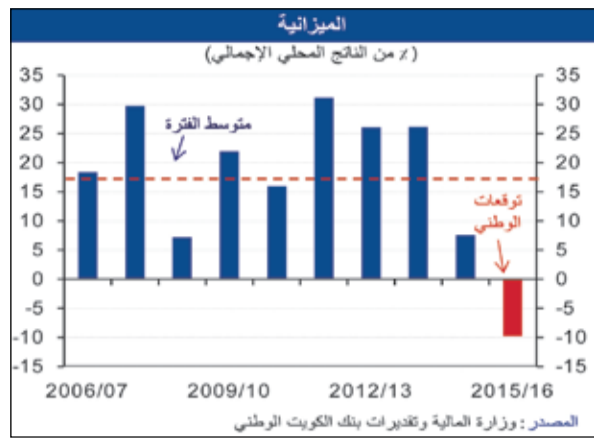
ثم بدأت الكثير من بلدان العالم باستخدام هذه الطاقات وذلك لتوليد الطاقة الكهربائية وتسخين وتبريد المياه ولتقطير وتطهير مياه الشرب، وأغلب من يسافر إلى الدول الأوروبية يشاهد مزارع كبيرة تدار بواسطة الرياح وأيضاً هناك ألواح الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء.

وهنا في الكويت بدأت الحكومة باستخدام ألواح الطاقة الشمسية كتجربة على اسطح وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة وبعض الجمعيات التعاونية، وعند نجاحها ومعرفتها جدواها الاقتصادية ستطبق بشكل واسع، علماً أن سعر اللوحة الواحدة للطاقة الشمسية يتراوح بين 1000 دولار و1300 دولار تقريبا حسب القوة الكهربائية وحسب أسعار بعض الدول الخليجية التي طيفت الطاقة المتجددة على نطاق ضيق، وقد يكلف المنزل الواحد متوسط الدخل 10000 دولار مرة واحدة عند التركيب، ويجب عليك معرفة ما سوف يوفره لك من فواتير الكهرباء الحالية.

والسؤال الآن: هل ستحل الطاقة المتجددة مكان استخدام منتجات النفط من الغاز والبترين والديزل والكبروسين في تشغيل محطات الكهرباء والمياه والتي تكلف الدولة ملايين الدنانير، وبالتالي توفر على الدولة نفس القدر من المال، وخاصة ونحن في مرحلة انخفاض أسعار النفط الذي سبب العجز في إيرادات الدولة التي تعتمد عليه اعتمادا كبيرا؟ وهل تم احتساب تكلفة تصنيع وتركيب وصيانة الطاقة المتجددة وخاصة أنه لاتزال الدول التي تستخدم الطاقة المتجددة البديلة تستخدم النفط ومنتجاته لتوليد الكهرباء وتقطير المياه؟

والحقيقة هي أن مصادر الطاقة المتجددة البديلة متوفرة لدينا على مدار العام وخاصة الشمس والمياه وأما الرياح فهي متقطعة وليس على مدار السنة، ولذلك أقول التجربة أحسن برهان ولهذا على الكويت معرفة تجارب الدول الأخرى في مجال الطاقة المتجددة البديلة ودراسة جدواها الاقتصادية والبدء بمراحل تجريبية لتطبيقها، وهذه تحتاج إلى سنوات، وهل إذا ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى بعد سنوات ووصلت إلى أسعار تغطي مصاريف الدولة ومن دون عجز في ميزانيتها سوف تستمر الدولة باستخدام الطاقة المتجددة البديلة؟

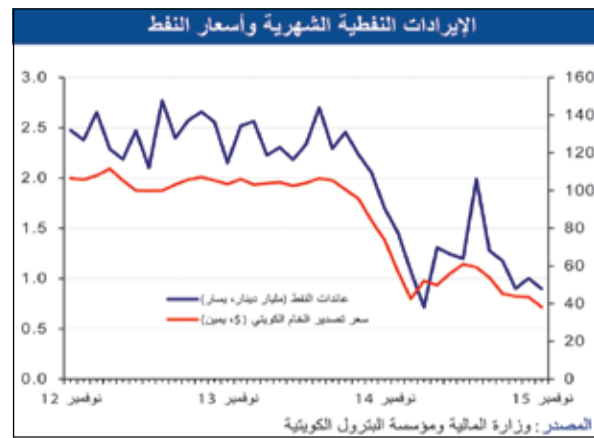
هذه أسئلة تحتاج إلى الإجابة عنها ومعرفة من الحكومة الكويتية.



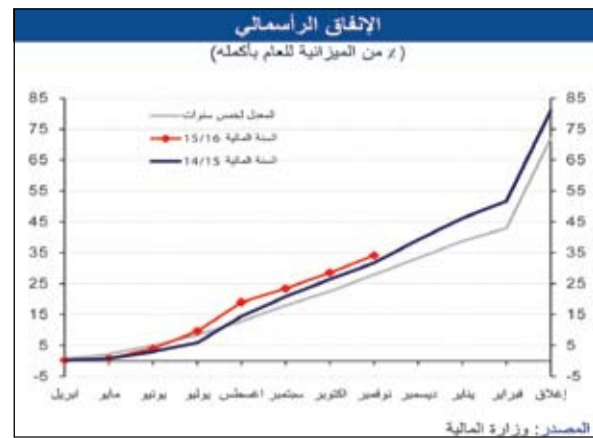
منذ بداية السنة المالية مرتفعا بواقع 11% على أساس سنوي. عند 34% من الميزانية للعام بأكمله مقارنة بمتوسطه للسنوات الخمس البالغ 28%. ويعكس ذلك التزام الحكومة بخطتها الاستراتيجية للتمتمة، إذ بلغ الإنفاق على المشاريع والصيدانية وشراء الأراضي 740 مليون دينار مرتفعا بواقع 8,5% على أساس سنوي. وقد جاء الإنفاق عند أعلى مستوى في كل من وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة في 41% و48% على التوالي.

بلغت المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية 3,1 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعة بواقع 28% على أساس سنوي وذلك نتيجة تراجع كبير لدعم المنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال. واستقرت السلع والخدمات عند 0,4 مليار دينار منذ بداية السنة المالية متراجعة بواقع 72% على أساس سنوي تماشيا مع تراجع الإنفاق في وزارة الكهرباء والماء بواقع 88% على أساس سنوي.

وأوضح أن الإنفاق الرأسمالي بلغ 0,8 مليار دينار



الإنفاق الجاري الذي يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق بلغ 5,8 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا بواقع 25% على أساس سنوي. وجاء التراجع في الإنفاق الجاري نتيجة تراجع المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية المحرك الأساسي للإنفاق الجاري والتي تتمثل في الرواتب العسكرية والتحويلات لصندوق الضمان الاجتماعي. وقد استقرت الأجور والرواتب عند 2,4 مليار دينار منذ بداية السنة المالية مرتفعة بواقع 9% على أساس سنوي.



قال تقرير بنك الكويت الوطني إن البيانات المؤقتة للميزانية العامة للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2015/2016 تشير إلى تراجع في الإنفاق الحكومي في الوقت الذي تراجعت أسعار النفط منذ سبع سنوات، وعلى الرغم من التراجع الذي سجله الإنفاق العام فقد ارتفعت كل من الأجور والرواتب إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي الذي عكس تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع. بينما بقيت الإيرادات غير النفطية أقل من متوسطها للمخمس سنوات. وقد سجلت الحكومة عجزاً أولياً بواقع 1,9 مليار دينار خلال الفترة التي تسبق سداد المدفوعات التحويلية لصندوق الأجيال القادمة. ونتوقع أن تنتهي السنة المالية 2015/2016 بتسجيل عجز بواقع 3,9 مليارات دينار أو 8,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت التقرير إلى استقرار الإنفاق الحكومي اعتباراً من شهر نوفمبر عند 6,6 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا عن مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي بواقع 22%. إلا أن نسبة الإنفاق في الميزانية جاءت عند 35% أي أقل بقليل من متوسط الخمس سنوات لشهر نوفمبر البالغ

10,4 مليارات دينار إيرادات الـ 8 أشهر.. بتراجع سنوي 45%

نتيجة ذلك تراجعت الإيرادات غير النفطية بواقع 32% على خلفية تراجع الإيرادات المتنوعة والرسوم. وتبلغ التعويضات المستحقة 1,4 مليار دينار إلا أن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قد أصدرت قراراً بتأجيل دفع تلك التعويضات لحين مطلع العام 2017. وقد بلغت التعويضات المدفوعة من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات للكويت 1,1 مليار دينار في السنة المالية 2014/2015، وكانت آخر المدفوعات في مارس من العام 2015.

قال تقرير «الوطني» إن إجمالي الإيرادات الحكومية بلغت 10,4 مليارات دينار خلال الأشهر الثمانية متراجعا بواقع 45% على أساس سنوي. فقد تراجعت الإيرادات النفطية وغير النفطية بشكل كبير على السواء بواقع 46% و32% على أساس سنوي على التوالي. متأثرة بتراجع أسعار النفط إلى أقل مستوياته منذ سبع سنوات وكما جاءت أقل من متوسط العام الماضي. فقد بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن البيانات المؤقتة للميزانية العامة للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2015/2016 تشير إلى تراجع في الإنفاق الحكومي في الوقت الذي تراجعت أسعار النفط منذ سبع سنوات، وعلى الرغم من التراجع الذي سجله الإنفاق العام فقد ارتفعت كل من الأجور والرواتب إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي الذي عكس تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع. بينما بقيت الإيرادات غير النفطية أقل من متوسطها للمخمس سنوات. وقد سجلت الحكومة عجزاً أولياً بواقع 1,9 مليار دينار خلال الفترة التي تسبق سداد المدفوعات التحويلية لصندوق الأجيال القادمة. ونتوقع أن تنتهي السنة المالية 2015/2016 بتسجيل عجز بواقع 3,9 مليارات دينار أو 8,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

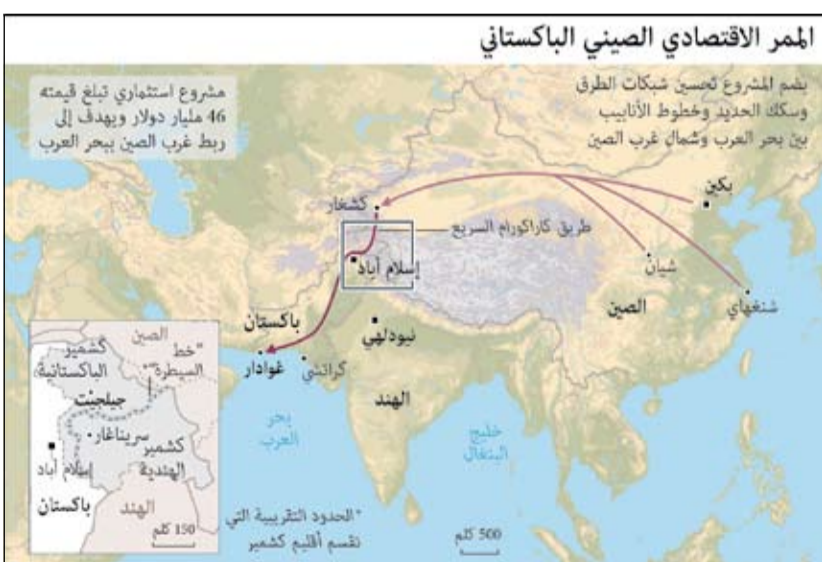
ولفت التقرير إلى استقرار الإنفاق الحكومي اعتباراً من شهر نوفمبر عند 6,6 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا عن مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي بواقع 22%. إلا أن نسبة الإنفاق في الميزانية جاءت عند 35% أي أقل بقليل من متوسط الخمس سنوات لشهر نوفمبر البالغ

أسعار الغذاء تواصل الهبوط.. 19% في 2015

روما - رويترز: قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، أمس الأول إن أسعار الغذاء العالمية هبطت 19% في 2015 بعد تسجيل هبوط جديد في ديسمبر، على خلفية وفرة المعروض وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وهذا هو رابع هبوط سنوي على التوالي في أسعار الغذاء. وبلغ متوسط مؤشر «فاو» لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة تضم الحبوب والبقوليات والزيوت النباتية ومنتجات الألبان والسكر 154,1 نقطة في ديسمبر، مقابل 155,6 نقطة في القراءة الأولى. وقال كبير الاقتصاديين لدى «فاو»، عبد الرضا عباسيان: «وفرة المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع سعر الدولار هي الأسباب الرئيسية للضعف العام الذي

منيت به أسعار الأغذية في 2015». وانخفضت قراءه ديسمبر بفعل هبوط أسعار الحوم والألبان والحبوب، الذي بدد أثر ارتفاع أسعار السكر والزيوت النباتية. وتأثرت أسعار القمح بالتوقعات بتسجيل مستوى مرتفع للمعرض من الحبوب بعد الغاء ضريبة التصدير في الأرجنتين، في حين هبطت أسعار الذرة مع اشتداد المنافسة في ظل بقاء الطلب العالمي ضعيفا. وهوى المؤشر الخاص بأسعار الحبوب 15,4%، خلال العام 2015، في حين هبطت أسعار الزيوت النباتية إلى أقل مستوى في تسع سنوات، وسجلت أسعار الألبان الأضعف متوسط سنوي منذ 2009. وارتفعت أسعار السكر 0,6% في ديسمبر غير أن متوسطها السنوي هبط 21% عن العام 2014.

ممر صيني - باكستاني بـ 46 مليار دولار



يتوقع خبراء لمشروع الممر الاقتصادي الباكستاني-الصيني أن يجعل من باكستان نمرا آسيويا جديدا. فقد أطلقت باكستان والصين، بتاريخ 23 أبريل الماضي، مشروعاً للتمتمة في باكستان بتكلفة تصل إلى 46 مليار دولار كجزء من مجموعة مشاريع لتعميق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. ويربط «الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني» بين غرب الصين وميناء جوارد الباكستاني العميق بطرق جديدة سريعة وخطوط سلك حديدية وأنابيب لنقل الغاز ومناطق تنمية اقتصادية. وفي تصريح لوزير التخطيط والتنمية الباكستاني أحسن إقبال قال: «سينم تنفيذ المشروع على عدة مراحل، حيث تصل تكلفة المرحلة الأولى إلى 28 مليار دولار».

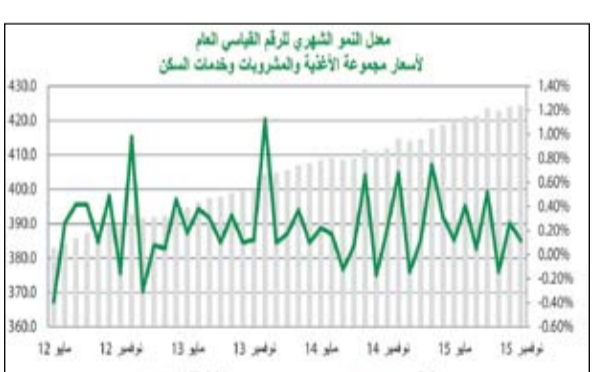
وقد تنوعت مشاريع الممر الاقتصادي ما بين مناجم المعادن مثل، الذهب والنحاس والنجينيز والرصاص والفحم الحجري

كان قد بلغ نحو 18 مليون دينار، إذ صرف منها 13 مليون دينار في أكتوبر مقابل نحو 11 مليون دينار صرفت في سبتمبر إلى مجموعة المواد الأساسية التحويلية وإلى حليب ومغذيات الأطفال بالإضافة إلى نحو 8,3 ملايين دينار في أكتوبر مقابل 7,2 ملايين دينار في سبتمبر صرفت لمواد البناء الأساسية التي يتم إنتاجها مثل الأسمنت والطابوق الجيري والأبيض والحديد وفق بيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة في أكتوبر.

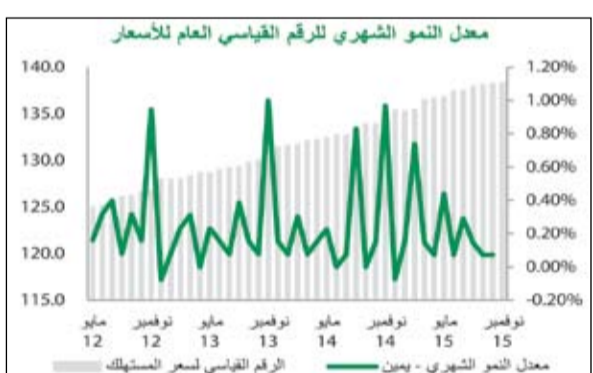
ويعد ذلك إلى استقرار ملحوظ في مستويات أسعار مجموعة خدمات السكن في نوفمبر مقارنة بالشهر السابق، كما يستقر نموها السنوي في نوفمبر عند 5,7% مقارنة بنمو سنوي مماثل في الشهر السابق، بينما يفوق نمو السنوي العام الماضي ونسبته 4,4% بينما تزيد مستويات أسعار السلع الغذائية والمشروبات في نوفمبر بنحو 0,5% عنها في أكتوبر الذي كان قد شهد استقرارا ملحوظا، في حين يستقر ارتفاعها السنوي في نوفمبر عند 4,3%.

الذي يربط الصين ببحر العرب عن طريق مرافق غواراد القريب من مضيق الذي يمر عبره جزء كبير من إنتاج النفط الخام في الشرق الأوسط.

«بيتك»: استقرار معدل التضخم عند 3,1% في نوفمبر



قال تقرير بنك الكويت الوطني إن معدل التضخم في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2015-2016 سجل 3,1% في نوفمبر، وهو أعلى من متوسطه السنوي البالغ 2,9%. وجاءت هذه النتيجة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخاصة الزيوت النباتية والسكر، والتي تساهم في زيادة التضخم. كما تسببت زيادة أسعار المواد الغذائية في ارتفاع التضخم. وتوقع التقرير أن يستقر معدل التضخم في الأشهر المقبلة على مستوى 3,1%.



قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن معدل النمو الذي يسجله الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتكاليف المعيشة (التضخم) استقر في نوفمبر مقارنة بنموه الشهري في الشهر السابق له عند نسبة قدرها 0,07%، ويعد ذلك النمو نصف معدل ارتفاعه الشهري في ذات الشهر من العام الماضي، التي كانت سجلت 0,15%، كما يعد أدنى من متوسط تغيره في الأشهر السابقة من العام الحالي الذي يسجل 0,2%، في حين هدأت نسبيا وتيرة ارتفاعه السنوية لتسجل 3,1% في نوفمبر مقابل ارتفاع سنوي أكبر بشكل طفيف نسبته 3,2% في الشهر السابق له، ومقارنة مع زيادته السنوية بنفس النسبة في ذات الشهر من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة الدولار أمام الدينار إلى 304,4 فلووس بزيادة نسبتها 0,4% في نهاية نوفمبر، عن سعر قيمته 303,1 فلووس للدولار في نهاية الشهر السابق له أكتوبر، التي كانت قد ارتفعت أيضا على سعر شهري لكن بنسبة أقل قدرها 0,3%، وفق بيانات سعر الصرف التي يعلنها بنك الكويت المركزي، إذ تزيد وتيرة ارتفاع قيمة الدولار على أساس سنوي بنسبة 4,5% مقارنة مع ارتفاع سنوي أقل نسبته 3% في نوفمبر من العام الماضي، الذي سجل 291,3 فلوسا للدولار، وفي المقابل يستمر تراجع سعر اليورو إلى 322,15 فلوس في نوفمبر بنسبة 2,7% في مقابل تراجع شهري عند 331,15 فلوسا، بينما تراجع سعره على أساس سنوي خلال نوفمبر بنسبة 11,2% عن العام الماضي الذي كان قد انخفض إلى 383,8 فلوسا بمعدل سنوي أقل وقدره 5,5%.

كان قد بلغ نحو 18 مليون دينار، إذ صرف منها 13 مليون دينار في أكتوبر مقابل نحو 11 مليون دينار صرفت في سبتمبر إلى مجموعة المواد الأساسية التحويلية وإلى حليب ومغذيات الأطفال بالإضافة إلى نحو 8,3 ملايين دينار في أكتوبر مقابل 7,2 ملايين دينار في سبتمبر صرفت لمواد البناء الأساسية التي يتم إنتاجها مثل الأسمنت والطابوق الجيري والأبيض والحديد وفق بيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة في أكتوبر.

ويعد ذلك إلى استقرار ملحوظ في مستويات أسعار مجموعة خدمات السكن في نوفمبر مقارنة بالشهر السابق، كما يستقر نموها السنوي في نوفمبر عند 5,7% مقارنة بنمو سنوي مماثل في الشهر السابق، بينما يفوق نمو السنوي العام الماضي ونسبته 4,4% بينما تزيد مستويات أسعار السلع الغذائية والمشروبات في نوفمبر بنحو 0,5% عنها في أكتوبر الذي كان قد شهد استقرارا ملحوظا، في حين يستقر ارتفاعها السنوي في نوفمبر عند 4,3%.

قال التقرير: في الوقت الذي تراجع قيمة الصادرات الكويتية المنشأ إلى مختلف الدول الأوربية وفق بيانات وزارة التجارة والصناعة (وهي مواد ذات منشأ كويتي يتم تصديرها، مثل المواد الخام أو مواد ومنتجات أخرى تم تصنيعها في الكويت)، إذ تنخفض بنسبة طفيفة ويقدر

بأنه تفاصيل التقرير على موقع الأنباء الإلكترونية